

تطبيقات إجراءات المراجعة التحليلية في الكشف عن المخاطر المالية لدى شركات التأمين في الجزائر في ظل التخصص المهني لمحافظ الحسابات

Application of analytical review procedures in detecting financial risks in Algerian insurance companies within the professional specialization of a legal auditors

¹ عبد الرحمان بن عيسى جامعة أحمد بوقرة- بومرداس (الجزائر) a.benaissa@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2023/09/18؛ تاريخ المراجعة: 2023/11/30؛ تاريخ القبول: 2023/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز أهمية التخصص المهني لمحافظي الحسابات في تدعيم قدرتهم على اكتشاف مختلف المخاطر المالية وتحليلها والتنبؤ بها لدى شركات التأمين في الجزائر، وأثر ذلك على تحديد نوع الإجراءات التحليلية المعتمدة للقيام بالمهمة. مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المتخصصين منهم في القطاع أو الصناعة المعنية.

حيث قمنا في هذا الإطار بالتعريف حول مختلف المخاطر التي تواجهها شركات التأمين والتي على أساسها وجدت الحاجة إلى ضرورة اللجوء إلى خدمات محافظي الحسابات بهذا الشأن، مع التركيز على عرض أهم المتطلبات والمقتضيات الواجب مراعاتها من طرف ممارسي المهنة حتى يكونوا متخصصين في قطاع التأمينات. مع القيام بدراسة حالة نبرز من خلالها كيفية اعتماد الإجراءات التحليلية الملائمة لقطاع التأمينات والتي يمكن من خلالها تحقيق ذلك.

ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أنه وفقا لخصوصية نشاط التأمينات الذي يقتضي وجود تنظيم قانوني ومحاسبي مالي خاص مقارنة مع باقي القطاعات، فإن هناك مجموعة من المقتضيات والمتطلبات التي تحدد شكل الإجراءات التحليلية المعتمدة. والتي وجب مراعاتها من طرفي محافظي الحسابات في الجزائر حتى يتمكنوا من أداء مهامهم بصفة عامة لدى شركات التأمين، وبالتالي اكتشاف مختلف المخاطر المالية التي قد تهدد نشاطها على وجه الخصوص.

الكلمات المفتاحية: محافظي الحسابات، التخصص المهني، قطاع التأمين، المخاطر المالية، الإجراءات التحليلية.

تصنيف JEL : M42 ; G22

Abstract: The aim of the study it to explore the importance of legal auditors 'professional specialty in fostering their abilities in detecting, analyzing, and forecasting financial risks within insurance companies in Algeria, and its impact in determining the type of analytical procedures that should be utilized.

To fulfill the purposes of the study we addressed the several types of risks that insurance companies may face which constitutes the need of requesting legal auditors services. We also explored the main requirements and necessities that professional should take into account so to be specialized in insurance industry, we tried in the case study to highlight how analytical procedures can be utilized in insurance industry to fulfill its purposes.

Keywords: Keyword; legal auditors, professional specialty, insurance industry, analytical procedures

Jel Classification Codes : M42 ; G22.

¹ المؤلف المرسل: بن عيسى عبد الرحمان.

تنشط مؤسسات وشركات التأمين، على اختلاف أشكالها وأنواعها ضمن بيئات متعددة القيود والخصائص، حيث تخضع في نشاطها لمجموعات متشابهة من الضوابط والمقتضيات الاقتصادية، المالية وخاصة القانونية التي تحدد طريقة مزاولتها لنشاطها في هذه البيئة، بالإضافة إلى متطلبات أخرى ذات صلة. هذه البيئة التي تنطوي على فرص وتهديدات دائمة ومتجددة، على غرار المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها هذه المؤسسات بالدرجة الأولى باعتبارها مؤسسات مالية، والتي قد تؤدي إلى تهديد استمراريته في نشاطها الاستغلالي. الأمر الذي يتطلب الاستعانة بمختصين في هذا المجال قصد مواكبتها والاطلاع عليها ومحاولة استغلالها أو مواجهتها.

إن الاستعانة بممارسي المهن المحاسبية وما يلحق بها من مهن بصفة عامة وفقا لما تقتضيه هذه الأنشطة الاقتصادية التي تخصص فيها تلك المؤسسات، من شأنه اكتشاف تلك المخاطر والتهديدات والعمل على تحليلها ووضع استراتيجيات لمواجهتها، في ظل إلزامية اللجوء إليهم وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها. حيث أن خصوصية النشاط الاقتصادي لهذا النوع من المؤسسات واختلافه عن بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى، فرض على المهن المحاسبية التكيف وفق تلك الخصوصيات التي تميز القطاع عن غيره. وهذا على الرغم من اعتماده على نفس المبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها. حيث نجد أنها تتأثر بالقوانين والأنظمة التي تؤثر نشاط التأمين مما يؤدي إلى التأثير على عملية تحديد طرق القياس والاعتراف وكذا العرض والإفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية، التي تنتجها العمليات المالية بتلك الوحدات الاقتصادية. كما أن لها أثر بالغ في تحديد فترات أو مدة الدورة المحاسبية أحيانا، بالإضافة إلى نوعية وشكل الوثائق والمستندات الثبوتية التي يعتمد عليها عند تقيد تلك العمليات المالية والأحداث الاقتصادية الخاصة بهذا النشاط.

إن ممارسي المهن المحاسبين خاصة تلك المرتبطة بخدمات تدقيق الحسابات إن أرادوا الحصول على حصص سوقية من أجل تقديم خدماتهم في هذه الحالة، فهم مجبرون على الإحاطة بمختلف القوانين والاعتبارات التي تتطلبها ممارسة هذه المهن في قطاع التأمينات الذي يتميز بخصوصية في نشاطه عن باقي القطاعات الأخرى على غرار قطاع البنوك، الزراعة والبناء، وغيرها من القطاعات الخاصة التي تمسك بها محاسبة خاصة. بمعنى ضرورة تخصصهم في هذا القطاع أو الصناعة المذكورة في إطار ما يسمى بالتخصص المهني أو الصناعي. هذا الأخير الذي يعتبر المحدد الرئيسي الذي يمكن من خلاله مواجهة المنافسة في سوق المراجعة وتدقيق الحسابات، باعتبار أن التخصص المهني من شأنه العمل على تحسين جودة الخدمات التي يقدمها المهنيين من محافظي حسابات وخبراء محاسبين. هذا من جهة ومن جهة أخرى هو التمكن أكثر من اكتشاف التلاعبات، الأخطاء والغش المرتكبة من طرف القائمين على تسيير المؤسسات والشركات محل المهمة، من جهة أخرى. باعتبار أن المتخصصين فيه يملكون الكفاءة والدراية الكافية للقيام بذلك مقارنة مع نظرائهم من ذوي الخبرات العامة.

لا يمكن في أي حال من الأحوال لمحافظي الحسابات في الجزائر وكغيرهم من المحاسبين القانونيين عبر مختلف دول العالم، تقديم خدمات توكيدية واكتشاف التلاعبات والأخطاء وأعمال الغش دون امتلاكهم لمعارف وخبرات مالية ومحاسبية وغيرها من الميادين المرتبطة بمهنتهم، باعتبارها الأساس للقيام بذلك. إلا أن ذلك يعتبر غير كاف إذا ما أرادوا ممارسة مهامهم لدى شركات ومؤسسات اقتصادية تنشط في قطاع خاص كقطاع التأمينات، فعملية اكتشاف المخاطر المالية وتحليلها ووضع سياسات لمواجهتها يفرض عليهم التحكم في إجراءات المراجعة التحليلية التي تتماشى وخصوصية نشاط التأمين.

مما سبق ذكره، وحتى يتمكن محافظو الحسابات في الجزائر من ممارسة مهام تدقيق الحسابات في مختلف القطاعات التي تعتمد محاسبة خاصة تبعا لخصوصية النشاط الذي تمارسه بصفة عامة، وفي قطاع التأمينات خاصة، كان لزاما عليهم إتباع أو التقيد بمجموعة من المتطلبات التي سنحاول من خلال هذه الدراسة التطرق إليها. حيث أنه على هذا الأساس يمكننا طرح التساؤل الموالي:

- كيف يمكن لمحافظي الحسابات في الجزائر الاعتماد على إجراءات المراجعة التحليلية في اكتشاف المخاطر المالية لدى شركات التأمين في ظل تخصصهم المهني في الصناعة التأمينية ؟

الأسئلة الفرعية: للإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية للدراسة، قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية، التي قد تساعدنا في ذلك:

تطبيقات إجراءات المراجعة التحليلية في الكشف عن المخاطر المالية لدى شركات التأمين في الجزائر في ظل التخصص المهني لمحافظ الحسابات

- ما المقصود بالتخصص المهني وما هي القيود والشروط الناتجة عن ذلك بالنسبة للمهنيين ؟
- ما هي المتطلبات التي ينبغي على محافضي الحسابات توفيرها والالتزام بها حتى يتخصصون في قطاع التأمينات ؟
- ما مدى قدرة محافضي الحسابات في الجزائر على اكتشاف المخاطر المالية في شركات التأمين والتنبؤ بها ؟
- هل تتأثر إجراءات المراجعة التحليلية المعتمدة في اكتشاف وتحليل المخاطر المالية بخصوصية النشاط الذي تمارسه هيئات وشركات التأمين محل التدقيق ؟

الفرضيات: سنحاول فيما يلي وضع إجابات مؤقتة للأسئلة الفرعية السالفة الذكر، والتي تعتبر كفرضيات لهذه الدراسة وهذا كما يلي:

- يعبر مفهوم التخصص المهني لمحافضي الحسابات عن ممارسة مهامه ضمن القطاع الاقتصادي أو الصناعي الذي له به دراية كافية؛
- يفرض التخصص المهني والصناعي على ممارسي مهام التدقيق والمراجعة الإلمام بجميع المتطلبات الفنية والمهنية التي تنظم قطاع وصناعة معينة؛
- لا توجد في الجزائر ضوابط قانونية ومهنية واضحة من شأنها تمكين محافضي الحسابات من التخصص في صناعة أو قطاع معين؛
- تعتبر الإجراءات التحليلية صالحة لجميع القطاعات الاقتصادية ولا توجد أية خصوصية لأي صناعة عن غيرها في ظل عدم وجود تخصص مهني حقيقي.

أولاً- البواعث الأساسية للتخصص المهني لمحافظ الحسابات في قطاع التأمينات في الجزائر

1- الإطار النظري للمخاطر المالية في شركات التأمين:

إن أكبر ما قد تواجهه شركات التأمين من تهديدات باعتبارها مؤسسات مالية تساهم في تعبئة المدخرات في المجتمع بالدرجة الأولى هو تلك المخاطر التقنية الراجعة لنشاطها التأميني الخاص بما وأخرى مالية لقيامها بدور الوسيط المالي بالإضافة إلى مخاطر أخرى مختلفة، والتي في مجملها يمكن أن تؤثر على وضعيتها المالية وبالتالي دورها الاقتصادي واستمراريتها في نشاطها التأميني والمالي. حيث يمكن حصر أهم هذه المخاطر في:

1-1- مخاطر الاكتتاب (المخاطر الاكتوارية):

تتجسد هذه المخاطر عندما يختلف متوسط قيمة التعويضات الفعلية عن القيمة المتوقعة عند بيع وثائق التأمين، وبالتالي فإذا قام الاكتواري بتقييم جيد للأقساط العوامل الكارثية (التردد وشدة الخطر) مع مراعاة الأخطار الكارثية التي تؤثر (الاختيار المعاكس والخطر الأخلاقي) كان عدد العقود غير كاف يكون الاكتتاب قليل الأهمية أو يندمج. (بكر، إدارة الأخطار في شركات التأمين، 2011، صفحة 60) وتنقسم هذه المخاطر إلى:

- مخاطر الاكتتاب في التأمينات على الأضرار؛
- مخاطر الاكتتاب في التأمينات على الحياة؛
- مخاطر الاكتتاب في التأمين الصحي.

2-2- مخاطر الاستثمار

وهو ما يعرف بمخاطر الأصول وهي تضم كل من مخاطر السوق، مخاطر السيولة، ومخاطر القرض.

1- مخاطر السوق:

تسمى كذلك بالمخاطر المنتظمة، وهي المخاطر التي تؤثر على الأدوات المالية المتمثلة في أصول شركة التأمين، ومخاطر السوق غير قابلة للتنوع ولا يمكن تجنبها، إذ أن هذه المخاطر ترتبط بعوامل نظامية كالتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وتكون تأتي على أشكال مختلفة منها: (مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية، مخاطر الاستثمار في العقار، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر التضخم، مخاطر سعر الصرف، مخاطر التركيز) (عصماني، 2009، صفحة 08)

2- مخاطر السيولة :

وهي المخاطر التي يكون فيها المؤمن غير قادر على تسديد أصوله لتسوية التزاماته، أو بيع أصول بقيم منخفضة، ويكون خطر السيولة كنتيجة لإلغاء عدد كبير من عقود التأمين أو حدوث انحراف كبير لمعدل الوفاة في المحفظة التأمينية. حيث أن احتفاظ المؤمن بالقدر المناسب من السيولة يعزز مركز السيولة لديه ويمكنه من مواجهة التزاماتها لكن زيادة النقدية عن الحد المناسب يفقد الشركة الربح الذي كان من الممكن تحقيقه من استثمار الزائد من هذه النقدية، وعندما تقل النقدية عن القدر المناسب تتعرض الشركة لمواقف عدم القدرة على سداد التزاماتها وذلك يؤثر على سمعتها ومركزها التنافسي. (بكر، 2011، صفحة 68)

3- مخاطر القرض:

تتجم هذه المخاطر عن احترام الطرف المقترض لبنود و تعهدات عقد القرض المبرم و ذلك بسبب عدم وجود أداء من طرفه أو عدم قدرته على الالتزام بتعهداته، وبالتالي فمخاطر القرض في شركات التأمين تتمثل في عدم قدرة المؤمن لاستيراد مستحققاته من الجهات التي يتعامل معها سواء مباشرة من المؤمن لهم، أو عن طريق الوسيط أو عن طريق معيدي التأمين. (عصماني، 2009، صفحة 60)

1-3- مخاطر أخرى ذات صلة:

بالإضافة إلى تلك المخاطر السابق ذكرها، هناك بعض المخاطر الأخرى، والتي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1- المخاطر التشغيلية :

الأخطاء أو اختلال شركات التأمين كغيرها من الوسطاء الماليين تتعرض للمخاطر التشغيلية، والتي يقصد الوظائف المختلفة التي يمكن أن تؤثر على العملية المعقدة في معالجة عقود التأمين، بداية من اكتتاب العقد إلى أية مدته و التي يمكن أن تمتد لعشرات السنوات. ولقد صنفته لجنة "بازل" إلى سبعة أصناف أساسية من الأحداث هي كالآتي: (كراش ح.، 2014، صفحة 61)

- الاحتيال أو الغش الداخلي؛
- الاحتيال أو الغش الخارجي؛
- ممارسات الموظفين والأمان في مكان العمل؛
- العملاء والمنتجون وممارسات الأعمال؛
- الخسائر في الأصول المادية (نتيجة الأزمات المالية أو الكوارث الطبيعية)؛
- تعطل الأعمال وفشل الأنظمة؛
- إدارة العمليات وتنفيذ النشاطات.

إن المخاطر التشغيلية قليلة الحدوث (احتمال حدوثها ضعيف) خاصة في الشركات التي تعمل جيدا، ولكن وقوع هذه المخاطر يخلف خسائر مالية ثقيلة على شركات التأمين.

2- المخاطر القانونية:

تطبيقات إجراءات المراجعة التحليلية في الكشف عن المخاطر المالية لدى شركات التأمين في الجزائر في ظل التخصص المهني لمحافظ الحسابات

وتتعلق بالتغيرات في القوانين والتنظيمات، فبعض القوانين يمكن أن تؤثر على الوضعية الحقيقية لشركة كقوانين البيئة والقوانين المحددة لحجم الاستثمار وميادينه، ولذلك لا بد على شركات التأمين تطبيق هذه التغيرات في القوانين والتشريعات وتجسيد أنظمة داخلية لتغطية أنظمة داخلية لتغطية متطلبات هيئات الرقابة والإشراف .

3- مخاطر إعادة التأمين:

يتعلق هذا الخطر بعدم ملائمة برنامج إعادة التأمين فيمكن أن يؤدي ذلك إلى صعوبات مالية كبيرة للشركة مع تحديد شروط الاتفاقية الموافقة، والجدير بالذكر أن هذا الخطر هو أقل أهمية في تأمينات الحياة نتيجة لطبيعة تسييرها. (هدى، 2005/2004، صفحة 67)

2- الحاجة إلى خدمات محافضي الحسابات للكشف عن المخاطر المالية في شركات التأمين في الجزائر:

1-2- إلزامية تعيين محافضي حسابات لدى شركات التأمين في الجزائر:

تبرز الحاجة إلى تعيين محافظ حسابات لدى شركات التأمين في الجزائر بالدرجة الأولى من خلال الطبيعة القانونية لهذه الأخيرة، فباعتبارها تنشط في شكل شركات مساهمة وتعاضديات، فإنه غالبا ما تتم عملية التعيين من طرف الجمعية العامة العادية للمساهمين و هو المبدأ أو الأصل الذي حدده المشرع الجزائري، حيث أن هناك طرق أخرى معمول بها والتي تعد استثناء على ذلك المبدأ أو الأصل. كما أنه تطبق نفس الأحكام المتعلقة بتعيين محافظ الحسابات "الشخص الطبيعي" على شركة محافظة الحسابات أي "الشخص المعنوي" .

نصت المادة 212 مكرر من القانون رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات على أنه علاوة على رقابة مفتشي التأمين فإنه يطلب من لجنة الإشراف على التأمينات، فإن محافضي الحسابات لدى شركات التأمين وإعادة التأمين وفروع التأمين الأجنبية المعتمدة بتقديم أية معلومات تتعلق بالهيئات المذكورة آنفا، علاوة ذلك، فهم مطالبون بالتبليغ عن أية نقائص خطيرة محتملة في حالة ما إذا سجلت على مستوى شركة التأمين وإعادة التأمين أثناء ممارسة عهدهم. وهذا في إطار الخدمات التي يقدمونها لهذه الهيئات في إطار المهمة القانونية التي تربطهم بهذه الشركات والهيئات. وهذا ما يدل على إلزامية تعيين محافظ أو محافضي حسابات بما حسب الحالة. (الأمر رقم 95-07، 1995، صفحة 28) هذا من جهة، ومن جهة أخرى، وباعتبار أن شركات التأمين في الجزائر حسب نص المادة 215 من الأمر رقم 95-07 المتعلق بقانون التأمينات تتخذ شكلين قانونيين أساسيين هما شركات المساهمة وشركات ذات شكل تعاظمي. فعلى هذا الأساس وحسب القانون التجاري، فهي معنية بتعيين محافظ حسابات أو أكثر ليدها باعتبارها شركات مساهمة (SPA) والجمعيات والتعاضديات الاجتماعية. على الرغم من اختلاف إجراءات تعيينه بما باختلاف طرق تأسيسها، والذي أكد أيضا في نصه على بقاء المحافظ المعين من الجمعية العامة بدل مندوب آخر. (الأمر 75-59، 1975، الصفحات 127-128) ولم يتوقف المشرع الجزائري عند هذا الحد، بل سلط عقوبة متمثلة في الحبس من (06) أشهر إلى (02) سنتين وغرامة تتراوح من 20.000 دج إلى 200.000 دج، أو إحدى هاتين العقوبتين على كل من رئيس شركة المساهمة أو القائمون بإدارتها والذين لم يعملوا على تعيين مندوبي الحسابات للشركة. (القانون رقم 95-07، 1995، صفحة 29)

أما بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي من الممكن أن تمارس نشاط التأمين، فإن القانون المتعلق بالنقد والقرض يجبر كل بنك أو مؤسسة مالية بتعيين على الأقل اثنين (02) من محافضي الحسابات المسجلين بجدول الغرفة الوطنية لمحافضي الحسابات، ونفس الشيء ينطبق

على فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بصفة عامة والتي التي تمارس هذا النشاط التأميني على وجه الخصوص والمتواجدة بالجزائر.

(Sadok, 2007, p. 179)

2-2- خدمات محافظي الحسابات لدى شركات التأمين:

تمثل هذه المهام الأساسية التي يقدمها محافظو الحسابات في إطار مهمتهم القانونية لدى هيئات التأمين التي يتم تعيينهم بها في: (القانون 01-10، 2010، الصفحات 07-08)

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات؛
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسكرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛
- يبدى رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير؛
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة وغير مباشرة؛
- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.

تخص هذه المهام مهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير. كما يصادق محافظ الحسابات على صحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدجة وصورتها الصحيحة على أساس الوثائق المحاسبية وتقارير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار، وهذا في حالة إعداد حسابات مدجة أو مدعمة.

بالإضافة إلى تلك الخدمات القانونية، يمكن لمحافظي الحسابات تقديم خدمات اختيارية أو تعاقدية أخرى، يمكن عرض أهمها في: (بن حميدة، 2019، الصفحات 80 - 81)

مسك الحسابات: يمكن لمحافظ الحسابات في الجزائر مسك ومركزة وفتح وضبط ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات والهيئات التي لا يربطه بها عقد عمل.

تصفية الشركات والخبرة القضائية: يمكن تعيين مدققي الحسابات بصفتهن محافظي حصص طبقا لأحكام القانون التجاري وخبراء قضائيين طبقا لأحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية وقانون الإجراءات الجزائية.

الاستشارة والتعاون مع هيئة السوق المالي: يؤهل مدقق الحسابات قانونا لتقديم استشارات للشركات والهيئات في الميدان المالي والاجتماعي والاقتصادي. كما يمكن الاستعانة به للقيام بكل تحليل تكميلي أو إجراء عمل معاينة تراه لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة ضروريا، خاصة فيما يتعلق بالتدقيق والتثبت حول صدق المعلومات الموفرة من طرف الشركات التي تلجأ إلى الدعوة العلنية للدخار.

3- متطلبات تحليل المخاطر المالية في شركات التأمين في ظل التخصص المهني لمحافظ الحسابات:

يقدم محافظ الحسابات خدمات التدقيق وغيرها من الخدمات لدى شركات التأمين باعتبارها متعامل اقتصادي يمارس نشاطه تحت طائلة قوانين الجمهورية الجزائرية، فهي بهذا تخضع لنفس التشريع والتنظيم الذي تخضع له باقي المؤسسات والشركات الاقتصادية، إلا أنه على الرغم

تطبيقات إجراءات المراجعة التحليلية في الكشف عن المخاطر المالية لدى شركات التأمين في الجزائر في ظل التخصص المهني لمحافظ الحسابات

من ذلك وبالنظر لخصوصية النشاط الذي تمارسه والمتمثل في تقديم خدمات تأمينية تتميز عن بقية الأنشطة الاقتصادية وتخضع لنصوص قانونية وتنظيمية أخرى إضافية، فإن محافظ الحسابات المعين في هذا النوع من الشركات في هذه الحالة مطالب أكثر من غيره بالالتزام ببعض القيود الإضافية وكذا اكتساب مهارات وخبرات أخرى تخص هذا النوع من النشاط دون غيره، في إطار ما يعرف بالتخصص المهني أو الصناعي.

فعلى هذا الأساس فقد أصبح الطلب على خدمات التدقيق في المكاتب المتخصصة يشكل التوجه الغالب على سوق التدقيق، مقابل انخفاض الطلب على خدمات المكاتب العامة، ومن هنا تفرض البيئة الاقتصادية على المدقق أن يتخصص في نشاط أو قطاع محدد حتى يزيد من فرص الطلب على خدمات مكتبه، وكذا المساهمة في التخفيف من حالات إخفاق التدقيق، وهذا من بداية القرن الحادي والعشرون. (مسامح، 2017، صفحة 450). فالتخصص المهني لمدققي الحسابات يشير إلى المعرفة والدراية المكتسبة، وما ينتج عنها من خبرة متراكمة في تدقيق قطاع معين. فالمدققين الذين يمتلكون معرفة محددة في صناعة معينة، هم الأكثر قدرة على فهم شامل لخصائص الشركة أو المؤسسة محل التدقيق، مما يعزز قدراتهم وأساليب كشفهم عن الخطأ. (مشتهى، 2014، صفحة 287)

إن مدقق الحسابات الذي يتمتع بقدرات وإمكانيات وخبرات تخصصية تمكنه من أداء أعمال التدقيق والمراجعة في صناعة (مجال أو مهنة أو قطاع) معينة بجودة أعلى مقارنة مع نظرائه الآخرين الذين تتوفر لهم نفس الظروف المحيطة أثناء تنفيذ عملية التدقيق. مما يؤثر على جودة عملية التدقيق. (مبارك، 2018، صفحة 65)

فعلى هذا الأساس فإن أداء مهمة محافظة الحسابات أو تقديم خدمات أخرى يتطلب التركيز على بعض العناصر التالية المرتبطة بخصوصية قطاع التأمين في الجزائر وهذا كما يلي:

3-1- الإحاطة بمحتوى النصوص القانونية والتنظيمية المسيرة لنشاط التأمينات:

على المدقق أو محافظ الحسابات الإحاطة في هذا السياق بمختلف الأحكام القانونية المتعلقة بالمفاهيم الأساسية لنشاط التأمين وعقود التأمين وما ينجر عن ذلك من حقوق وواجبات لأطراف العقد والإجراءات المرتبطة بذلك وحالات البطلان الممكنة للعقد وآليات الرقابة على نشاط التأمين بصفة عامة. بالإضافة إلى متطلبات انشاء واعتماد شركات التأمين وسيرها وحالات الافلاس الممكن الوقوع فيها والتسوية القضائية والتصفية الناتجة عن ذلك وكذا العقوبات والغرامات المقررة في حالة مخالفة هذه الأحكام.

ففي هذا السياق وبالإضافة إلى مختلف النصوص القانونية المنظمة للأنشطة التجارية وسير وعمل المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة، فقد نص القانون رقم 04-06 المعدل والمتمم للأمر رقم 95-07 المتعلق بقانون التأمينات مادته 203 على أنه يقصد بشركات التأمين في هذا الصدد كل المؤسسات والتعاضديات التي تقدم خدمات تأمين وإعادة تأمين وكذا عمليات التأمين التكافلي. فلقد نصت المادة 215 من نفس القانون على أنه تخضع هذه الشركات في تكوينها إلى أحكام القانون الجزائري وتأخذ إما شكل شركة ذات أسهم وإما شكل تعاوضي حيث أنه وفقا للمادة 204 من نفس الأمر فإنه يتعين على هذه الهيئات الحصول على اعتماد من الوزير المكلف بالمالية، حتى تتمكن من مزاوله هذا النشاط، وفي حدود العمليات التي يسمح بها هذا الاعتماد. وكذلك الحال بالنسبة للشركات الأجنبية والسماسة الذين عليهم الحصول على ترخيص لذلك. (القانون رقم 06-04، 2006).

3-2- التحكم الجيد في النظام المحاسبي لشركات التأمين:

للقيام بعملية فحص مدى صحة الحسابات والتسجيلات المحاسبية التي قامت بها الشركة، لا بد أولاً من القيام بعملية فحص وتدقيق المستندات، من خلال إجراء المطابقة بين القيود الدفترية والمستندات المؤيدة لها واستيفاء المستند للنواحي الشكلية، والبحث والتركيز على جوهر المستند. (الخطيب، 2009، صفحة 165) هذا بالإضافة إلى جمع العد الكافي من أدلة الإثبات والقرائن التي تثبت صحة العمليات التي سبق تسجيلها في الدفاتر المحاسبية وعدم تعارضها مع أنظمة المؤسسة والقوانين. مثل العقود، الفواتير، محاضر الاجتماعات. (شريقي، 2013، صفحة 37) حيث يقوم المراجع أو المدقق بفحص البيانات الواردة في هذه المستندات ومطابقتها مع التسجيلات المحاسبية الموجودة في الدفاتر وكذا مع نتائج عملية الجرد المادي. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المستندات قد تكون إما داخلية أو خارجية.

إن خصوصية النظام المحاسبي في شركات التأمين، يستدعي الاطلاع الكافي حول هذه الخصوصية التي تميزه، حيث تنطلق بوادر التخصص المهني لمدققي الحسابات (محافظي الحسابات) لدى الهيئات التي تنشط في قطاع التأمين بالدرجة الأولى من خصوصية عملها المحاسبي. الذي يعتبر نتيجة حتمية لخصوصية نشاطها الاقتصادي، فهو لا يختلف في شركات التأمين عن غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى. وهذا من حيث اعتماده على مجموعة مستندية وأخرى دفترية، إلا أن فهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التأمين يتطلب بالضرورة فهم طبيعة النشاط الذي تزاوله تلك الشركات نظراً لوجود خصائص مميزة لنشاطها. (عطية، 2003، صفحة 17)

تقوم محاسبة على عمليات شركات التأمين، على غرار المؤسسات الاقتصادية الأخرى، على نفس المبادئ والقواعد المحاسبية في تسجيل العمليات المالية من واقع المستندات المؤيدة لها. ثم تبويبها في الدفاتر لغرض إعداد البيانات المالية الختامية في آخر كل فترة محاسبية، وهو ما يعرف عموماً بالنظام المحاسبي. (المؤسسة العامة للتدريب الفني والمهني، 2008، الصفحات 04-05) إلا أن المحاسبة في شركات التأمين تتميز بنوع من الخصوصية التي تميزها عن غيرها من الأنشطة مقارنة مع غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى من حيث درجة تأثرها بطبيعة العمليات التي تزاولها هذه الشركات. نتيجة لمدى ارتباطها بالقوانين والأنظمة التي تنظم هذا النوع من الأنشطة الاقتصادية خاصة فيما تعلق بالإشراف والرقابة على قطاع التأمين. فالنشاط التأميني الذي تقوم به شركات التأمين ينعكس أثره على الحسابات التي يتم من خلالها تسجيل وتبويب عمليات تلك الشركات. كما أن طبيعة نشاطها يحدد شكل وعدد الدفاتر المحاسبية المستخدمة، كذلك نجد أن تعدد أنواع العمليات التأمينية ينعكس أثره على عدد ونوعية الحسابات الختامية التي يتم إعدادها في آخر الفترة المالية، حيث يتم إعداد حسابات ختامية لبيان نتيجة أعمال كل فرع من فروع التأمين. (عيد، 1992، صفحة 237) من ناحية أخرى نجد تداخل القوانين التي تصدرها الدولة للإشراف على نشاط شركات التأمين، في تحديد عدد ونوعية الدفاتر والسجلات التي يتعين على تلك الشركات إمساكها، وكذلك في تحديد شكل قوائمها المالية ومحتوياتها. (جعفر، 2007، صفحة 321)

3-3- اعتماد إجراءات المراجعة التحليلية الملائمة لنشاط التأمين:

على المراجع القيام بدراسة مقارنة لمختلف المؤشرات، تغيراتها وتطوراتها ومدى تناسبها أو عدمه من دورة إلى أخرى، فيما بينها ومقارنتها مع المعلومات العامة الحاصل عليها من شركة التأمين. فطريقة القياس هذه تسمح للمراجع بالوقوف على الاتجاهات التي تأخذها المؤشرات المدروسة، كزيادة الأقساط وانخفاض التعويضات، وتدهور ملاء الشركة. كما تسمح من تأكيد أو نفي صحة نوع معين من المعلومات. يلجأ محافظ الحسابات لتقنية القياس والتحليل هذه في بداية المهمة ليوّجه عملية التدقيق أو المراجعة التي يجب القيام بها، كما تستعمل في نهاية المهمة للتأكد من تناسب المعلومات المالية في مجموعتها. (بوتين، 2005، الصفحات 92-93).

تعتبر الإجراءات التحليلية مؤشراً هاماً ومفيداً على الصعوبات المالية الشديدة التي يمكن أن تواجهها شركة التأمين محل المراجعة. وهذا يعني أنه على المراجع أو المدقق أن يأخذ احتمال الفشل المالي في الاعتبار عند تقدير الأخطاء المرتبطة بالمراجعة. بالإضافة إلى ما يتصل باستخدام

تطبيقات إجراءات المراجعة التحليلية في الكشف عن المخاطر المالية لدى شركات التأمين في الجزائر في ظل التخصص المهني لمحافظ الحسابات

الإدارة لمفهوم الاستمرار عند إعداد القوائم المالية. (القاضي، 2009، صفحة 247) فعندما تكشف الإجراءات التحليلية عن وجود تقلبات مهمة، أو إظهارها لعلاقات مع المعلومات الوثيقة الصلة، أو كشفها لانحرافات عن المبالغ المتنبأ بها، فإن على مراجع الحسابات البحث والحصول على تفسيرات مناسبة وأدلة معززة وملائمة لهذه الحالات. (الشيخ، 2009، صفحة 04).

لقد حدد المعيار الدولي رقم 520 مضمون الإجراءات التحليلية التي تعني إجراء تحليل للنسب والمؤشرات على غرار النتائج التي تنحرف عن المبالغ المتنبأ بها، حيث تتمثل في القيام بدراسة مقارنة للمعلومات المالية لشركة التأمين مع فترات سابقة، أو مع النتائج المرتقبة للشركة، كالموازنات التقديرية أو التنبؤات بالإضافة إلى المقارنة المعلومات المتماثلة للقطاع الذي تنتمي إليه. (مازون، 2011، صفحة 103).

كما أشار معيار المراجعة الجزائري رقم 520 المتعلق بالإجراءات التحليلية إلى أن هذه الأخيرة هي عبارة عن تقنية مراقبة تتمثل في تقدير المعلومات المالية من خلال ترابطها مع معلومات مالية أخرى معلومات غير مالية صادرة عن أو غير صادرة عن الحسابات. تتضمن هذه الإجراءات مقارنات مع معطيات سابقة أو تقديرية للكيان أو لكيانات مشابهة، وذلك باستخدام طرق بسيطة أو معقدة وهذا باللجوء تقنيات إحصائية تم استحداثها لتحديد وتحليل التغيرات الهامة أو الاتجاهات غير المتوقعة. كما أشار نفس المعيار إلى أنه يمكن اللجوء إلى استعمال النسب والمعدلات... الخ لأداء إجراءات تحليلية موضوعية مادية عندما تتناول هذه الأخيرة كما هائلا من المعطيات القابلة للتنبؤ عبر الزمن. (وزارة المالية، 2017، صفحة 03)

أما بخصوص الإجراءات التحليلية الممكن اعتمادها في قطاع التأمينات، فيمكن الاعتماد بالدرجة الأولى على نسب الملاءة المالية SOLVABILITE والتي يقصد بها بصفة عامة قدرة إيرادات الشركة أو المؤسسة بما في ذلك عائد الاستثمار على تغطية التكاليف المختلفة. أما في شركات التأمين فتعبر الملاءة المالية على القدرة المالية للشركة على سداد التزاماتها تجاه حملة الوثائق في مواعيدها المقررة. حيث يتم قياسها من خلال احتساب الفرق بين عناصر الأصول والخصوم الواردين بالميزانية بعد عملية إعادة التقييم. حيث يمكن تحليل ملاءة شركات التأمين من خلال مجموعة من النسب التي توضح نسبة مساهمة الأموال الخاصة لشركات التأمين مقارنة بمواردها المالية، حيث يمكن عرض أهم هذه النسب في الجدول التالي: (نور، 2005، الصفحات 55-56)

الجدول 01: أهم نسب الملاءة المالية لشركات التأمين

النسبة	العلاقة	ملاحظات
كفاية الأموال الخاصة	الأموال الخاصة / إجمالي التعويضات	حيث توضح هذه النسبة عن مدى قدرة الشركة على تغطية ديونها التقنية عن طريق أموالها الخاصة، حيث كلما ارتفعت دلت على وجود هامش أمان بالنسبة للمؤمن لهم.
نسبة الأموال الخاصة إلى الأوراق المالية	الأموال الخاصة / الأوراق المالية المستثمرة	تقيس هذه النسبة هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية.

نسبة الأصول الثابتة إلى الأموال الخاصة	الأصول الثابتة/ الأموال الخاصة	تعبر عن مدى تغطية الأموال الخاصة للشركة لأصولها الثابتة.
نسبة التعويضات إلى الديون التقنية	التعويضات/ الديون التقنية	تسمح هذه النسبة بتقدير مدى قدرة الشركة على تعويض الحوادث، حيث يستحسن أن تقترب من الواحد صحيح.
هامش الملاءة المحقق للولاء تحقيقه	هامش الملاءة المحقق/ امش الملاءة الواجب تحقيقه	يجب أن تفوق ال 100%.

3-4- الإحاطة بسياسات إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين

إن تواجد شركات التأمين في محيط الأعمال واحتكاكها بعناصره يستوجب عليها أن تحتاط وتتجهز لكل أنواع المخاطر التي قد تتعرض لها سواء كنت من داخل المؤسسة أو من المحيط الخارجي من خلال الاعتماد على مبدأ الحد من الخطر، وبحثها الدائم عن المرونة الاستراتيجية، وهذا ما فرض عليها ضرورة إيجاد وسائل وسياسات من أجل أن يكون التعامل مع المخاطر فعالاً وذو كفاءة عالية. بهدف حصر الخطر والحد من تأثيره. وبصفة عامة يمكن عرض أهم هذه السياسات كما يلي: (عزمي و موسى، 2007، الصفحات 49-69)

1- سياسات مواجهة المخاطر المالية

تختلف سياسات مواجهة المخاطر المالية باختلاف الوضعيات التي تكون فيها الشركة، وما مدى قدرتها على تحمل ومواجهة هذه المخاطر وبالتالي اقتناص الفرص التي تصاحبها أو الاكتفاء بتجنبها واعتماد سياسات وقائية تحميها منها قبل وقوعها والاكتفاء بممارسة نشاطها العادي الخالي من المخاطر الكبرى، حيث يمكن عرض أصناف وأنواع هذه السياسات كما يلي:

● سياسة تحمل المخاطر المالية:

ويقصد بها أن يعتمد صاحب إدارة المخاطر على نفسه في مواجهة الآثار المترتبة عن حدوث الخطر. تتبع هذه السياسة إذا كانت الخسائر المتوقعة صغيرة الحجم مع توافر القدرة المالية على مواجهتها أو في حالة عدم وجود سياسات يمكن لصاحب المخاطر إتباعها.

● سياسة تجميع المخاطر المالية:

ويقصد بها تجميع أكبر عدد ممكن من وحدات العمل المتماثلة المعرضة لنفس الخطر وتوزيع عبئ الخسارة الناتجة، والتي لحقت بوحدة أو أكثر من وحدات العمل على جميع وحدات العمل المشتركة في هذا التجميع. وتقوم المؤسسة على بديهية أساسية تقرر بأن القدرة الفردية في مجابهة الأخطار محدودة وأن القدرة على مجابهة المخاطر تزداد تدريجياً مع تكاثف وتضافر وحدات العمل أكثر وأكثر عند مجابهة الخطر المشترك، ومن مميزات هذه السياسة أنها تعزز مبدأ السلامة والأمن أكثر.

2- سياسات تجنب المخاطر المالية

قد تختار الشركة تجنب المخاطر المالية الممكن مواجهتها، وعلى هذا الأساس فهي تعتمد سياسات حوائية تجنبها من الوقوع في هذه المخاطر على الرغم من الفرص الممكن أن توفرها هذه المخاطر.

● سياسة الوقاية من المخاطر المالية:

تطبيقات إجراءات المراجعة التحليلية في الكشف عن المخاطر المالية لدى شركات التأمين في الجزائر في ظل التخصص المهني لمحافظ الحسابات

ويقصد بها اتخاذ جميع إجراءات الوقاية الممكنة لمنع والتقليل من فرص وقوع مسببات الخطر في صورة حادث والحد من الآثار الناتجة في حال تحقق هذا الخطر ، ويتضمن ذلك استخدام مختلف الأساليب العلمية والفكرية ، والتي قد تكون :تحسين في طرق التفكير أو ترشيد لطرق الأداء ، كما تعتمد على استخدام بعض المعدات والأجهزة الفنية التي تمكن من تحقيق أهداف هذه الشركة.

إن استخدام هذه السياسة لا يقتصر على الشخص الطبيعي أو المؤسسات أيا كان نوع نشاطها زراعي أو تجاري أو صناعي أو خدماتي، بل يمتد هذا الاستخدام ليكون على مستوى الدولة وحتى على مستوى العالم .وتعتمد إجراءات الوقاية والمنع على تحليل علاقات الأفراد المرتبطين بوحدة المخاطر بما يكمن الوصول إلى المؤثرات الشخصية التي تؤثر على هذه المخاطر ، كما تعتمد أيضا على تحليل وحدة الخطر تحليلا فنيا وموضوعيا وذلك للوصول إلى معرفة مكونات وتأثير كل منها .

● سياسة التأمين على المخاطر المالية:

وتعتمد سياسة التأمين على وجود جهة متخصصة في إدارة المخاطر تتمتع بالثقة المالية وتتعهد في إطار التزام تعاقدى بتحمل عبء المخاطر المنقولة إلى تلك الجهة مقابل حصول هذه الجهة على كلفة تتناسب مع هذا العبء ،وينظم الالتزامات والحقوق المتبادلة عقد يسمى "عقد التأمين"، ومن أهم مميزات التأمين ما يلي:

- يتم بموجب هذه السياسة تحويل المخاطر من صاحب الخطر إلى المؤمن الذي يقوم بإتباع التجزئة والتنوع والتجميع؛
- يعتبر التزام المؤمن تجاه المخاطر التزاما اجتماعيا، بمعنى أن المؤمن هو الذي يعطي الحماية التأمينية لكافة أصحاب المخاطر خلال مدة التأمين ،لذلك فهو ملزم فقط بتعويض وحدات العمل المؤمن عليها والتي أصيبت خلال هذه المدة؛
- المقابل الذي يلتزم بسداده أصحاب المخاطر هو قسط التأمين ويسدد مقدما بحيث يتوقف سريان حجم التغطية التأمينية على هذا السداد؛
- ينظم الالتزامات والحقوق القانونية المتقابلة بين صاحب المخاطر والمؤمن عقد التأمين وهذا العقد يخضع للقواعد القانونية العامة للتقاعد؛
- يحكم عمل المؤمن بعض القواعد الفنية التي تقوم عليها العملية التأمينية وتميزها عن غيرها من العمليات الأخرى.

4- سياسات تصريف المخاطر المالية

على غرار سياسات تجنب المخاطر المالية، قد تلجأ شركة التأمين إلى تحويل وتصريف المخاطر المالية التي تواجهها، وهذا من خلال تحميلها على أطراف أخرى، وهذا من خلال:

● سياسة تحويل المخاطر المالية:

يقصد بهذه السياسة تحويل عبء الخطر إلى الشخص أو الجهة الأقدر على مواجهة هذا الخطر من الشخص صاحب الخطر مقابل تكلفة معينة يتفق عليها مقدما، ويظم تحويل الخطر من الناحية القانونية عقد يتم فيه تحديد المخاطر التي يتم تحويلها، وطريفي العقد، والتزامات كل طرف.

● سياسة تجزئة المخاطر المالية:

ويقصد بهذه السياسة تجزئة الشيء المعرض للخطر بشكل يضمن عدم تعرض جميع أجزائه في وقت واحد نتيجة تحقق سبب الخطر ، بما يحقق انتشار للمخاطر على المستوى المالي والجغرافي، كل ذلك يكون بشرط قابلية وحدة المخاطر "الشيء المعرض للخطر"للتجزئة .

ومن الأمثلة التطبيقية لهذه السياسة قيام صاحب المشروع بتوزيع مجال نشاطه على عدة أماكن، وقيام المستثمر بتوزيع استثماراته على عدة مجالات، وقيام أمين المخزن بتجزئة المواد التي يقوم بتخزينها حسب أنواعها، والهدف من هذه السياسة هو تقليل حجم الخسارة المتوقعة كنتيجة لتقليل حجم الخسارة.

ثانيا- منهجية اعتماد محافظ الحسابات على الإجراءات التحليلية في الكشف والتنبؤ بالمخاطر المالية في قطاع التأمينات- دراسة حالة الشركة المتوسطة العامة للتأمينات GAM

1- تحليل الهيكل المالي للشركة المتوسطة العامة للتأمينات GAM بالاعتماد على الإجراءات التحليلية:

إن الشركة العامة للتأمينات المتوسطة هي شركة ذات أسهم والتي تعتبر من بين أهم الشركات المكونة لمجمع حاجي، برأس مال يقدر بـ 2.090.000.000,00 دج. مقرها الرئيسي بقلعة الأعمال القدس، الشارقة، الجزائر العاصمة، تنشط في مجال التأمينات لاسيما عمليات التأمين على الخسائر في السوق الجزائري. وهذا بعد حصولها على الاعتماد من طرف وزارة المالية بتاريخ 08 جويلية 2001، حيث تم إعادة شراؤها في أوت 2007 من طرف المجمع الاستثماري الأمريكي EMERGING CAPITAL PARTNERS AFRICA. لثم بيعها لاحقا سنة 2020 إلى مجمع استثماري عائلي جزائري ينشط في قطاعات مختلفة في الجزائر.

تعتمد الشركات في تمويل نشاطها التأميني على مجموعة متنوعة من المصادر ذاتية والخارجية، التي تستخدمها في الحصول على مختلف الأصول وتمويل الاستثمارات المالية التي تقوم بها الشركة وتغطية ما ينك من التزامات المالية، خاصة التعويضات الناتجة عن نشاطها التأميني. حيث يمكن عرض مكونات الهيكل المالي لشركة التأمين من خلال عرض أهم القوائم المالية التي يمكن من خلالها معرفة الوضعية المالية للشركة ونتائج أعمالها خلال ثلاثة دورات عشوائية من نشاط الشركة (2019/2018/2017)

1-1- مصادر الأموال واستخداماتها لشركة GAM

يمكن عرض أهم مصادر أموال شركة التأمين خلال الثلاث دورات المعنية بالدراسة وكذا استخدام هذه المصادر من خلال عرض قائمة المركز المالي أو ما يسمى بقائمة الميزانية، وهذا كما يلي:

الجدول رقم (02): قائمة المركز المالي (الميزانية) لدورات: 2019/2018 /2017 - الأصول

اسم الحساب	دورة 2017	دورة 2018	دورة 2019
الأصول غير المتداولة	4002363472	4556917119	5398863504
الأصول غير ملموسة	20381271	9847546	1374043
الأصول العينية	809610135	802560243	2279526120
المباني	648228374	631410568	614592762
أصول عينية أخرى	153631761	163399676	207183358
أصول عينية قيد الانجاز	7750000	7750000	1457750000
أصول مالية	3172372066	3744509330	3117963341

تطبيقات إجراءات المراجعة التحليلية في الكشف عن المخاطر المالية لدى شركات التأمين في الجزائر
في ظل التخصص المهني لمحافظ الحسابات

16175000	12975000	14250000	مساهمات أخرى وحقوق مرتبطة
2900000000	3550000000	3000000000	قيم منقولة أخرى
3152871	4519052	4092547	ديون وأصول مالية أخرى
198635470	177015278	154029519	ضرائب مؤجلة عن الأصول
5398863504	4556917119	4002363472	مجموع الأصول غير المتداولة
19224521906	1906173018	1905170140	الأصول المتداولة
366142837	147691901	181603497	المؤونات التقنية للتأمين
366142837	147691901	181603497	حصة لإعادة التأمين
1194670894	1385298557	1206855036	حقوق وتوظيفات
894215277	996630186	874703819	مؤمنين ووسطاء التأمين مدينون
98624735	76717356	69955621	مدينون آخرون
152125067	262032675	210609505	ضرائب ورسوم
49705814	49918340	51586090	حقوق وتوظيفات أخرى
363708176	373182561	516711607	مناحات مالية
363708176	373182561	516711607	الخزينة
1924521906	1906173018	1905170140	مجموع الأصول المتداولة
7323385410	6463090137	5907533612	مجموع الأصول

المصدر: 2019/2018/2017 Etats financiers individuels.

الجدول رقم (03): قائمة المركز المالي (الميزانية) لدورات: 2017 / 2018 / 2019- الخصوم

اسم الحساب	دورة 2017	دورة 2018	دورة 2019
الأموال الخاصة	1634100523	1959018631	2095478570
رأس المال المطلوب	2747500000	2747500000	2747500000
المؤونات والاحتياطات	12665233	12665233	12665233
النتيجة الصافية	301393843	354764276	150580037
أرباح محتجزة	(1427458522)	(1155910877)	(815266699)
الخصوم غير الجارية	460797048	507636361	612165690
قروض وديون مالية	9365992	585260	76366281
ضرائب مؤجلة	366999789	366999789	530003
مؤونات نظامية	140051312	140051312	410170265
مؤونات ونواتج مقيدة سلفا	140051312	140051312	125099141
الخصوم الجارية	2689602195	2728644516	3177058439

366142837	147691901	147691901	قيم مودعة لدى الشركاء
2810915602	2580952615	2507998696	ديون تقنية (عمليات مباشرة)
1438682711	1267790630	1123033846	ديون وحسابات مرتبطة
31203522	197161240	140030232	مؤمنين وشركاء دائنين
65793000	100808245	39450898	مؤمنين ووسطاء دائنون
344563000	454037478	418873916	ضرائب
829306113	309050939	295132111	ديون أخرى
167816448	206732728	229546689	خزينة سالية
7323385410	6463090137	5907533612	مجموع الخصوم

المصدر: المصدر: 2019/2018/2017 Etats financiers individuels، مقدمة من طرف إدارة الوكالة. يرجى الاطلاع على

الرابط: <https://drive.google.com/file/d/1ZICffPsQ6l7eYIVZEiNUaFjkNCsX9m3Z/view?usp=drivesdk>

<https://drive.google.com/file/d/1Zug9FSWAUImNaUXts1tkwRpju3P9EfiU/view?usp=drivesdk>

1-2- إيرادات ومصاريف الشركة GAM

تتلخص إيرادات ومصاريف وخدمات شركات التأمين والنتائج المالية المحققة خلال دورات النشاط العادي وغير العادي للشركة من خلال قائمة المركز المالي أو ما يعرف بمجدول النتائج للشركة، المتضمن مختلف الأقساط المحصلة من العمليات المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة إلى مختلف التعويضات الأداءات التي تقع على عاتق الشركة، وكذا نتائج الدورات المالية من النشاط التأميني والاستثماري للشركة. ويمكن عرض حالة إيرادات أداءات الشركة ونتائجها خلال الدورات المعنية كما يلي:

الجدول رقم (04): قائمة الدخل (جدول النتائج) للدورات 2019/2018/2017

البيان	دورة 2017	دورة 2018	دورة 2019
منح مقبوضة على عمليات مباشرة	3197 019482	3597544135	3439676867.05
منح مقبولة	15 284055	30832887	38076995.14
	40 809 058	99351696-	39865632 .74
منح الدورة المالية	3253112505	3529025926	3517619494.93
أداءات على العمليات المباشرة	-1602 943 556	-1828824108	(1960689997.91)
أداءات على غ المباشرة	-3 459 022	-742565	(2973228.28)
أداءات الدورة المالية	-1 606 402 578	-1829566673	(1963663226.19)
عمولات مقبوضة/ ع إ التأمين	48 219 083	44052163	65966482.01
عمولات مدفوعة/ ع إ التأمين	-3 515 200	-7304721	(9445483.47)
علاوات إعادة التأمين	44 702 883	36747443	56520998.54
اعانات الاستغلال للتأمين	00000	00000	00000
هامش التأمين الصافي	1 691412 910	1736206696	1610477267.28
خدمات خارجية واستهلاكات	-581272032	(599151059)	(669454776.74)
مصاريف المستخدمين	-51 929 511	(539398804)	(612521040.59)
ضرائب ورسوم	-70 354 904	(99900943)	(86885201.42)
نواتج مالية أخرى	29 514 111	13845916	50001809.19
مصاريف عملياتية أخرى			

تطبيقات إجراءات المراجعة التحليلية في الكشف عن المخاطر المالية لدى شركات التأمين في الجزائر
في ظل التخصص المهني لمحافظ الحسابات

مخصصات الاهتلاكات والمؤنات	(21 271 488)	(20933318)	(21647865.42)
	(305 280 482)	(202343048)	(268020323.56)
	48 323 083	30670000	72221060.93
النتيجة التقنية العملياتية	267125 588	318995441	74170929.67
ناتج مالية	151066 766	163412338	177745661.38
مصاريف مالية	-4 902 229	(6344942)	(20460277.95)
النتيجة المالية	145161538	157067396	157285383.43
النتيجة العادية قبل الضريبة	413 290 22S	476 062 837	231456313.10
ضريبة على النتيجة العادية	-153495070	140 789152-	(96483391.46)
ضرائب مؤجلة	41598 687	19490591	15607115.24
مجموع النواتج العادية	3 571834 342	3 800 495 935	3899161623.68
مجموع التكاليف العادية	-3 270 440 499	-3 445 732 560	(3748581586.80)
نتيجة العادية الصافية	301393 843	35476/.216	150580036.88
نتيجة الدورة المالية	301393 843	35476/.216	150580036.88

المصدر: المصدر: Etats financiers individuels 2019/2018/2017، مقدمة من طرف إدارة الوكالة. انظر الرابط:

<https://drive.google.com/file/d/1ZlCffPsQ617eYIVZEiNUaFjkNCsX9m3Z/view?usp=drivesdk>
<https://drive.google.com/file/d/1Zug9FSWAUImNaUXts1tkwRpju3P9EfiU/view?usp=drivesdk>

1-3- الإجراءات التحليلية المعتمدة في تحليل المخاطر المالية المرتبطة بملاءة شركة GAM

تعتبر الإجراءات التحليلية الممكنة الاستعانة بها من طرف محافظ الحسابات صالحة لأي نوع من المؤسسات الاقتصادية وهذا عند قيامه بدراسة وتحليله لوضعيتها المالية في إطار عمليات التدقيق وفحص الحسابات أو بمناسبة تقديمه لخدمات اختيارية تهدف إلى دراسة مدى قدرة الشركة على توفير المستوى المطلوب من الملاءة وتحديد مدى إمكانية وقوعها في حالات حرجة نتيجة مواجهة أية مخاطر مرتبطة بها، إلا أنه توجد مجموعة من الأدوات أو الإجراءات الخاصة التي قد تتلاءم مع قطاع دون غيره، على غرار قطاع التأمينات الذي يفرض وجود مجموعة معينة من الأدوات المالية التي تسمح بتحليل، اكتشاف والتنبؤ بالمخاطر المالية التي قد تواجهها. وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة النسب المرتبطة بالملاءة المالية. ففي هذا الإطار يمكن الاستعانة على وجه الخصوص بنسب الملاءة التي تتوافق ومتطلبات تنفيذ مهمة محافظة الحسابات المتفق عليها، وتطبيقا لم سبق ذكره، فيمكن استخدام مجموعة الإجراءات التحليلية المتمثلة خصوصا في مختلف النسب المرتبطة بالملاءة المالية للشركة والتي يمكن حسابها كما يلي:

الجدول رقم (05): نسب الملاءة المالية لشركة GAM خلال الدورات 2020/2018/2017

النسبة	العلاقة	2017	2018	2019
كفاية الأموال الخاصة	الأموال الخاصة / إجمالي التعويضات	1.017	1.07	1.067
نسبة الأموال الخاصة إلى الأوراق المالية	الأموال الخاصة / الأوراق المالية المستثمرة	0.542	0.549	0.718

1.087	0.409	0.049	الأصول الثابتة/ الأموال الخاصة	نسبة الأصول الثابتة إلى الأموال الخاصة
0.698	0.708	0.64	التعويضات/ الديون التقنية	نسبة التعويضات إلى الديون التقنية

2- تحليل مخاطر الملاءة المالية لشركة GAM:

تعتبر القدرة على الوفاء بمختلف الالتزامات الناتجة عن النشاط التأميني لشركة التأمين على وجه الخصوص، العنصر الأساسي الذي تقوم على أساسه تقديم الخدمات التأمينية في شركات التأمين. حيث أن ضمان تمتع الشركة بهامش أمان يحافظ على سمعتها في هذا الجانب هو المحدد الأساسي لقدرة الشركة على الاستمرارية والبقاء في سوق التأمينات من عدمه.

تمثل الملاءة المالية لشركات التأمين العصب المحوري الذي يقوم عليه النشاط التأميني لشركات التأمين، حيث تعتبر مسألة تغطية الالتزامات المالية لشركات التأمين خاصة فيما يتعلق بالتعويضات المحتملة أداؤها للمؤمنين لديها الهاجس الأول الذي تسعى على أساسه البحث عن التغطية المالية المريحة والملائمة لحجم وطبيعة نشاط الشركة ومركزها المالي، من خلال إيجاد التركيبة المالية التي تمكنها من التمتع بملاءة مالية مريحة، تمكنها من مواجهة مخاطر عدم القدرة على سداد تلك التعويضات خاصة، والتي تكون في معظمها فجائية وغير أكيدة.

فمن خلال الجدول رقم (05)، يمكن لمحافظ الحسابات بعد قيامه بحساب مختلف النسب المالية المتعلقة بملاءة شركة التأمين محل المهمة تلخيص تطور وضعية الملاءة المالية للشركة واستخلاص مختلف المخاطر المرتبطة بها ومحاولة تحليلها وتقديم توجيهات بشأنها، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

2-1- تقييم خطر عدم قدرة الشركة على الوفاء بمختلف التعويضات بالاعتماد على أموالها الخاصة:

ترتبط نسب الملاءة المالية لشركات التأمين أولاً بمدى كفاية الأموال الخاصة للشركة مقارنة بإجمالي التعويضات، حيث تسمح دراسة نسبة كفاية الأموال الخاصة من معرفة مدى قدرة الشركة على تغطية التزاماتها المتمثلة بالدرجة الأولى في التعويضات، مما يعني قدرتها على مواجهة خطر عدم القدرة على تسديد تلك التعويضات، ففي هذه الحالة توضح النسبة إمكانية تغطيتها عن طريق الأموال الخاصة من عدمه.

حيث يلاحظ أن الشركة GAM قد سجلت سنة 2017 نسبة 1.017 فيما تعلق بكفاية الأموال الخاصة في تغطية التعويضات التي تستحق على الشركة، وهي نسبة جيدة، لتسجل سنة 2018 نسبة: 1.07، والتي تعتبر كذلك جيدة، كما يلاحظ وجود استقرار فيما يخص هذه النسبة نوعاً ما. مما يعني انتهاء الشركة لنفس التركيبة المالية تقريباً، كما تم تسجيل سنة 2019 نسبة 1.069 أي تقريباً استقرار على طول الخط. وهذا ما يعطي الأمان للشركة وللأطراف الخارجية ضماناً حول مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية على الأقل في المستقبل القريب، وعدم الوقوع في خطر عدم قدرتها على الوفاء بديونها حتى وإن تطلب الأمر استخدام أموالها الخاصة لذلك.

2-2- تقييم خطر عدم التمكن من الوفاء بالالتزامات المالية نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المستثمر فيها:

تقترن نسب الملاءة المالية لشركات التأمين كذلك بقيمة الأموال الخاصة المستثمرة في شكل أوراق مالية، والتي تعبر على مدى اعتماد الشركة على الاستثمارات المالية كنشاط ثانوي يسمح به القانون، من شأنه توفير الموارد المالية الإضافية التي تحتاج إليها الشركة، مع مراعاة مخاطر

تطبيقات إجراءات المراجعة التحليلية في الكشف عن المخاطر المالية لدى شركات التأمين في الجزائر في ظل التخصص المهني لمحافظ الحسابات

انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية، الأمر الذي من شأنه أن يشكل تهديدا محتملا لعدم إمكانية الوفاء بالالتزامات المالية في حالة تحقيق خسائر في القيمة، وبالتالي عدم الحصول على موارد مالية تخصص لتغطية الالتزامات.

هذا وتم ملاحظة أن انتهاز الشركة لسياسة استثمار مالي تعتمد على الاستثمار في الأوراق المالية من أجل توفير البدائل المالية اللازمة لمواجهة التزاماتها تجاه الدائنين، حيث سجلت سنة 2017 نسبة 0.542، وهي تقريبا بنفس المستوى الاستثماري الذي سجلته الشركة سنة 2018، لن قدرت بنسبة 0.549، لترتفع سنة 2019 إلى ما يقدر بـ 0.718، مما يدل على أن الشركة مستمرة في هذا المنحى الاستثماري، الذي سيمكنها في حالة عدم مواجهة أي مخاطر تتعلق بانخفاض القيمة السوقية لأوراقها المالية المستثمرة، سيمكنها من التمتع بآمان أمان جيد لمواجهة أية التزامات حالية ومستقبلية.

2-3- تقييم خطر عدم الاستغلال الأمثل للأموال الخاصة للشركة:

يساعد تحليل مدى تحكم الشركة في توجيه أموالها الخاصة إلى تغطية أصولها الثابتة وبالتالي عدم تهديد استمراريتها في النشاط باعتبار أن ذلك يشكل استقلالية مالية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى مدى استغلال الشركة لتلك الأموال في الحصول على أصول من شأنها أن تدر عليها بمزايا اقتصادية إضافية، قد تستخدمها في تغطية جزء من التزاماتها المالية الناتجة عن ممارسة نشاطها التأميني.

بنفس الطريقة، فإن الشركة وبعد أن كانت نسبة استخدامها لأموالها الخاصة مقبولة مع تسجيل استخدامها في تمويل جزء كبير من نشاطها الاستغلالي، خلال السنتين 2017 و2018، أين تم تسجيل نسب 0.049، 0.409 على التوالي، لتتحول الشركة إلى شراء مزيد من الأصول العينية التي من المستحسن استغلالها في الحصول على موارد مالية إضافية تساهم بدورها في تغطية تلك الالتزامات. أي أن الشركة في الاتجاه الذي يضعها في حالة استقرار وتكور في مواردها المالية على المدى القصير والبعيد باعتبار أن الأصول الثابتة هي أصول دائمة بالشركة وان استغلالها يضمن موارد مالية على المدى البعيد.

2-4- خطر عدم قدرة الشركة على تغطية الديون التقنية من خلال الأموال الدائمة:

تمثل نسبة التعويضات من إجمالي الديون التقنية مؤشرا مهما في تحديد مدى قدرة الشركة من تغطية تلك التعويضات من خلال الأموال الدائمة من خلال ديونها التقنية التي يمكن لها اللجوء إليها باعتبارها ديون غير متداولة، تمنح الشركة هامش من الأمان عند اضطرارها تسديد التعويضات.

تعتمد شركة التأمين على ديونها التقنية التي تغطي في معظمها جميع التعويضات التي قامت الشركة بتسديدها أو الالتزام بتسديدها خلال الدورات الثلاثة المدروسة، حيث سجلت نسبة 064 سنة 2017، ونسبة 0.708 سنة 2018، ونسبة 0698 سنة 2019، وهي كلها نسب جيدة، مع التأكيد على ضرورة استغلال الأجزاء المتبقية من هذه الديون في تغطية باقي الأعباء والتسييرية، أو العمل على تخفيض من قيمة هذه الديون، مع الأخذ بعين الاعتبار للهامش الملائم لذلك.

الخلاصة:

يمارس محافظي الحسابات في الجزائر نشاطهم الخدماتي لدى مختلف الشركات والمؤسسات والهيئات التي يسمح لهم القانون بتقديم خدماتهم لديها، سواء تعلق الأمر بالخدمات القانونية أو الاختيارية، وهذا بعد تعيينهم بها أو التعاقد معهم. حيث يتم الفصل عادة بين هؤلاء المحافظين المترشحين من أجل التعاقد معهم على أساس مجموعة من المعايير القانونية والتقنية الموضوعية، لاسيما الكفاءة والدراية الكافية بنشاط العمل، ناهيك عن عنصر التكلفة التي يتطلبها تقديم تلك الخدمات.

ولعل معيار المعرفة الكبيرة بمجال نشاط العمل، أو ما يعرف بالتخصص المهني أو الصناعي لمحافظ الحسابات، يعتبر من أبرز المعايير المعمول بها أو الواجب اعتمادها عند اختيار مدققي الحسابات بصفة عامة ومحافظي الحسابات على وجه الخصوص، إن لم نقل أنه المعيار الأساسي لذلك. حيث وجب على الشركة أو المؤسسة أو الهيئة الراغبة في التعاقد مع محافظ حسابات متخصص في الصناعة التي تنشط فيها، أن تدرج ذلك ضمن دفتر الشروط الذي تتم على أساسه عملية اختيار وتعيين محافظ لديها. باعتبار أن دفتر الشروط يندرج ضمن الإجراءات القانونية لعملية التعيين.

يعتبر قطاع التأمينات في الجزائر من بين أهم هذه القطاعات التي تحكمها مجموعة من القوانين والتنظيمات الخاصة، والتي تؤثر وتحدد كيفية تأسيس هذا النوع من المؤسسات والشركات الناشطة في هذا القطاع، وكذا كيفية إدارتها وتسيير أصولها واستغلال مصادرها بالطريقة والكيفية التي تسمح لها بتحقيق الأرباح والاستمرارية في نشاطها المالي، الأمر الذي يتطلب العمل على حمايتها من مختلف التهديدات والتوقع بها، لاسيما تلك المرتبط بالمخاطر المالية باعتبارها مؤسسات مالية بالدرجة الأولى، في ظل وجود منافسة وقود متشابكة تفرضها بيئتها الداخلية والخارجية.

إن الشركات والمؤسسات مهما كان نوعها ونشاطها، خاصة الكبيرة منها والتي تكون عادة في شكل شركات مساهمة، وبالنظر لانفصال الملكية عن التسيير بها، فهي بحاجة دائمة إلى متخصصين في الجوانب المالية والمحاسبية وحتى التسييرية والقانونية التي تدار بها. حيث يعتبر محافظ الحسابات حلقة الوصل بين أطراف الوكالة وكذا أصحاب المصلحة، والضامن الوحيد لمصالح الجميع بها. بالنظر للقيمة المهنية التي يحظى بها وكذا الخبرة والسمعة التي يمتلكهما. فالمدقق (محافظ الحسابات) وحتى يحظى بهذه المكانة ويحصى على حصص سوقية مناسبة في سوق التدقيق في أي قطاع معين، على غرار قطاع التأمينات، وجب عليه امتلاك الخبرة والدراية الكافية التي تضعه ضمن المتخصصين ضمن ذلك القطاع مقارنة بغيره، الأمر الذي يزيد من فرص حصوله على تلك الحصص المرتبطة بتقديم خدمات التدقيق وغيرها من الخدمات ذات الصلة.

نتائج اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى وهي فرضية صحيحة والتي تمحورت حول كون أن محافظ الحسابات يتخصص غالبا ضمن القطاع الذي لديه به دراية أكثر حيث أنه من الناحية النظرية من الفروض أن هذا هو الاصل إلا ان الواقع يقر بعكس ذلك، كون أن سوق التدقيق غير واضح المعالم، وأن حاجة المدققين إلى حصص سوقية، من شأنه ارغامهم إلى عدم احترام هذا المبدأ ومن جهة أخرى عدم دراية طالبي خدمات محافظي الحسابات بذلك أو اعتمادهم رغم إدراكهم لذلك؛
- لقد بينا من خلال هذه الدراسة أهم العناصر التي يتوجب على محافظ الحسابات التقيد بها والاطلاع على حيثياتها حتى يكون متخصصا في قطاع التأمينات على وجه الخصوص، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية التي نصت على أن التخصص المهني والصناعي يفرض على ممارسي مهام التدقيق والمراجعة الإلمام بجميع المتطلبات الفنية والمهنية التي تنظم قاع وصناعة معينة؛
- أما بالنسبة للفرضية الثالثة، المتضمنة عدم توجدها في الجزائر ضوابط قانونية ومهنية واضحة من شأنها تمكين محافظي الحسابات من التخصص في صناعة أو قطاع معين، فهي مرفوضة، حيث أنه من الناحية النظرية والتشريعية، هناك أرمادة من النصوص القانونية والتنظيمية التي تخص كل قطاع على حدة، وقطاع التأمين على وجه الخصوص، ويبقى فقط المشكل في قصور عملية الاستنباط والتنفيذ من طرف المهنيين والهيئات المشرفة؛
- لقد تمحورت الفرضية الرابعة حول عدم صلاحية الإجراءات التحليلية لجميع القطاعات الاقتصادية ولا توجد أية خصوصية لأي صناعة عن غيرها في ظل عدم وجود تخصص مهني حقيقي، وهي فرضية صحيحة، وهذا باعتبار أن الأدوات المستخدمة

تطبيقات إجراءات المراجعة التحليلية في الكشف عن المخاطر المالية لدى شركات التأمين في الجزائر في ظل التخصص المهني لمحافظ الحسابات

كإجراءات لا يمكن تطبيقها في جميع أنواع المؤسسات الاقتصادية، بالنظر لاختلاف مكونات الهيكل المالي من مؤسسة إلى أخرى من ناحية الشكل ومن قطاع إلى آخر.

- الإحالات والمراجع:

Sadok, T. H. (2007). *le cmmisair aux copmtes*. Alger, Algier: Dahlab.

- الأمر 75-59. (1975، ديسمبر 26). المتضمن القانون التجاري الجزائري. الجزائر، الجزائر: الجزائر.
- الأمر رقم 95-07. (1995، يناير 25). قانون التأمينات. الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 يناير سنة 1995، المادة 212 مكرر. الجزائر، الجزائر، الجزائر: joradp.
- الخطيب، م. ف. (2009). دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات. عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.
- الشيخ، ف. م. (2009). التحليل المالي. فلسطين: SEM FINANCIAL.
- القاضي، ح. أ. (2009). مراجعة الحسابات المتقدمة- الإطار النظري والإجراءات العملية. عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- القانون 10-01. (2010). القانون المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. الجزائر، الجزائر: joradp.
- القانون 10-01. (29 جوان، 2010). متعلق بمهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات، المحاسب المعتمد. الجزائر، الجزائر، الجزائر: joradp.
- القانون رقم 06-04. (2006). قانون التأمينات المعدل والمتمم. joradp.
- القانون رقم 95-07. (25 يناير، 1995). قانون التأمينات. الجزائر، الجزائر، الجزائر: joradp.
- المؤسسة العامة للتدريب الفني والمهني. (2008). المحاسبة في شركات التأمين. السعودية.
- بكر، ع. أ. (2011). إدارة الأخطار في شركات التأمين. عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- بكر، ع. أ. (2011). إدارة المخاطر في شركات التأمين. عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- بن حميدة، ب. ع. (2019). حدود استقلالية المدقق الخارجي في ظل ممارسة خدمات غير خدمات التدقيق في الجزائر. المجلة الدولية للأداء الاقتصادي. 90 - 77، (03)، 02.
- بوتين، م. (2005). المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- تقديم الشركة العامة المتوسطة للتأمينات، www.gam.dz.
- جعفر، ع. أ. (2007). النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين. عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- حسام كراش. (2014). نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء تجارب بعض الأنظمة الدولية. سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس - سطيف.
- شريقي، ع. (2013). التنظيم المهني للمراجعة- دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمملكة المغربية. سطيف، الجزائر: جامعة سطيف.
- عزمي، أ. & موسى، ش. ن. (2007). إدارة الخطر والتأمين. عمان، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
- عصماني، ع. أ. (2009). أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية. In المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية (p. 08). سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس - سطيف.
- عصماني، ع. أ. (2009). أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية. In المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية. سكيف، الجزائر.
- عطية، أ. ص. (2003). محاسبة شركات التأمين. مصر: الدار الجامعية.

- عيد أحمد أبو بكر. (2011). إدارة الأخطار في شركات التأمين. عمان، الأردن: دار صفاء.
- عيد، ص. س. (1992). محاسبة المصارف وشركات التأمين. الفران، ليبيا: منشورات كلية المحاسبة.
- كراش، ح. أ. (2014). نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء تارب بعض الأنظمة الدولية. سطيف، الجزائر: جامعة سطيف.
- كراش، ح. أ. (2014). نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية على ضوء تجارب بعض الأنظمة الدولية. سطيف، الجزائر: جامعة سطيف.
- لقويوة محمد، مختار مسامح. (2017). مساهمة التخصص المهني للمدقق الخارجي في تحسين جودة التدقيق. مجلة الاقتصاد الصناعي، 7، (3)، 442-461.
- مازون، م. أ. (2011). التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر. الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- مبارك، أ. ع. (2018). التكامل بين الشك المهني والتخصص الصناعي للمراجع وانعكاسه على جودة عملية المراجعة. القاهرة، القاهرة، مصر: جامعة القاهرة.
- مشتهى، ص. م. (2014). تقويم مدى التخصص القطاعي لمكاتب التدقيق وأثر ذلك على أتعاب التدقيق الخارجي. غزة، غزة، فلسطين: جامعة القدس.
- نور، م. ش. (2005). التحليل المالي - مدخل صناعة القرار. دار وائل للنشر. عمان، الأردن.
- هدى، ب. م. (2005/2004). تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين. قسنطينة، الجزائر: جامعة منتوري، قسنطينة.
- وزارة المالية. (2017، مارس 15). المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، المعيار 520: الاجراءات التحليلية. الجزائر، الجزائر.